سعادة السيد رئيس المؤتمر المحترم

أصحاب المعالي وسعادة رؤساء الوفود المحترمون السيدات والسادة الحضور الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني ان انتهز هذه المناسبة للتعبير بإسم حكومة العراق عن خالص شكري وبالغ تقديري لدولة بولندا على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم لهذا المؤتمر الدولي المهم المنعقد تحت مظلة الامم المتحدة وللجهود الكبيرة المبذولة من اجل انجاحه وتحقيق الاهداف المرجوة منه، كما اهنئ السيد رئيس المؤتمر على انتخابه رئيسا لهذا المؤتمر وانني لعلى ثقة بأن ما يتمتع به من حكمة وخبرة سيسهم في انجاح المؤتمر والوصول الى الغايات والنتائج المرجوة منه والتي نتطلع اليها جمعياً. ويسرني كذلك ان انتهز هذه المناسبة للإعراب لمعالي الامين العام للامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ السيدة كريستيانا فيجيريس ولمساعديها عن خالص الشكر على ما بذلوه من عمل يستحق منا كل التقدير والثناء للاعداد الجيد المؤتمر و انه لمن دواعي فخرنا ان نرى هذه المشاركة الدولية الرفيعة المستوى في هذا المؤتمر والتي تعكس الاهمية الكبرى التي يوليها المجتمع الدولي لموضوع التغير المناخي الذي أصبح هاجسا لجميع دول وشعوب العالم.

ان حكومة العراق تدعم الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في مكافحة ظاهرة التغير المناخي من خلال مشاركتها الفعالة في المفاوضات الجارية الرامية للتوصل الى إتفاق دولي للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة وذلك استنادا للمبادئ والاحكام التي تضمنتها اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو وتنفيذهما الفعال والمستمر باعتبار هما المرجع الرسمي للتعاون الدولي في هذا المجال مع الاخذ بالاعتبار التنمية المستدامة وتفاوت القدرات للدول بما يتوافق مع اولوياتها وإمكانياتها الوطنية من اجل خفض الانبعاثات المقرون بالتكيف مع الأثار السلبية المترتبة وبما يحقق طموح شعوب دولنا جميعا.

إن مواجهة التغير المناخي تتطلب إرادة سياسية وتعاوناً إقليمياً ودولياً مستمراً، فبالرغم من الجهود التي بذلت على كافة المستويات خلال الفترة الماضية إلا أن الطريق لا يزال طويلاً، الأمر الذي يستلزم اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة للوصول لما هو مرجو من أهداف ونتائج ترتقي إلى تطلعات الشعوب وتضمن مستقبلاً للبشرية يسوده التضامن الدولي والعدالة والرفاهية للجميع, حيث اننا نسير في مرحلة حاسمة تتطلب وجوب تبني قرارات تمهد للمرحلة القادمة تجاه هذه الظاهرة والتأقلم معها في اطار التعاون من خلال التنفيذ الفعال للخطط المرسومة دون فرض النزامات جديدة على الدول النامية عدا تلك الإجراءات الطوعية بما يتناسب مع امكاناتها الوطنية المدعومة بالتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

وعلى الرغم من الإختلاف الموجود في وجهات النظر بين الدول نتيجة التباين في المعطيات والظروف فإننا اليوم أحوج ما نكون للتعاون الدولي، وتأكيد مصداقية العمل الدولي المتعدد الأطراف لمواجهة تحديات تغير المناخ, ومن هذا المنطلق فإننا مطالبون بالتعامل مع ظاهرة تغير المناخ من منظور شامل يأخذ في الاعتبار كافة مسبباتها، وعلينا أن نتحلى ببعد النظر وأن نتصدى لهذه الظاهرة في الحاضر وأن نفكر في الغد لمواجهة تحدياتها دون المساس بحق الدول في تحقيق تنميتها المستدامة. وفي هذا الصدد ندعو الدول المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية طبقاً للاتفاقية وان تقوم بدور ها الريادي في خفض الانبعاثات ومساعدة الدول النامية في الاستجابة وخاصة بالنسبة للدول التي تعتمد اقتصادياتها على استخدام الوقود الاحفوري كمصدر رئيسي و وحيد للدخل وذلك من خلال نقل التكنولوجيا وبناء قدراتها الوطنية للتمكن من تنويع مصادر الدخل.

ولذا يجب أن تنطلق العملية التفاوضية من الإحساس بوحدة الهدف وأن نسعى جميعا للتوافق بتعميق الغايات المشتركة التي تجسد مفهوم الاعتماد المتبادل وتبني ما تم الاتفاق عليه سابقا، علماً بأن مسؤولية التوصل إلى اتفاقية عملية وفعالة هي مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا جميعا فنحن جميعا شركاء في هذا الكوكب.

منذ انضمام العراق الى إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية سنة 2009 فأننا ملتزمون بمباديء وأحكام هذه الإتفاقية ونسعى جاهدين لترجمة ماجاء فيها من بنود الى أساليب عمل ومنهج يتم إعتماده وتطبيقه في كافة القطاعات الوطنية للوصول الى رفع إلامكانيات والقدرات الوطنية لتلافي آثار التغير المناخي الحاصل على أراضينا عن طريق إقامة العديد من المشاريع ومنها مشروع إنعاش الأهوار والإعداد لإعلان بعض المناطق المهددة كمحميات طبيعية ومناطق أخرى ذات التنوع البايولوجي الغني وسيمثل ذلك بحدود 3% من مساحة العراق بهدف تحقيق أهداف آييشي لإتفاقية التنوع البايولوجي والمباشرة بإعداد إستراتيجية وطنية لحماية التنوع البايولوجي في العراق وتنفيذ مشاريع وطنية للسيطرة على ظاهرة التصحر والجفاف والعواصف الغبارية وربط العمل بين كل من إتفاقية التصحر والتنوع البايولوجي والتغير المناخي وباقي الإتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

يسعى العراق بشكل جاد وحثيث للتخفيف من الإنبعاثات قدر الامكان، وبالرغم من أن المسؤولية التاريخية في حدوث ظاهرة التغير المناخي لاتقع عليه لكنه يعمل بجد ومن خلال التعاون مع بقية الأطراف للحد من ظاهرة التغير المناخي ومن ثم تقليل الآثار السلبية الناتجة عنه، وإنسجاماً مع ذلك فقد باشر العراق وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي على إعداد بلاغه الوطني الأول من خلال بناء قدراته الوطنية في مجالات تحديد القطاعات المتأثرة بالتغير المناخي وطبيعة التأثيرات المحتملة وسبل التكيف المتاحة بالإضافة الى جرد إنبعاثات غازات الدفيئة ومصادرها واجراءات التخفيف الوطنية والتي نشدد على أهمية أن تبقى ضمن الإجراءات الطوعية للبلدان النامية.

كما وضع العراق إستراتيجية وطنية للبيئة أمدها خمسة أعوام الغرض منها الاهتمام بقضايا البيئة حيث جعلنا موضوع التغيرات المناخية من الركائز الأساسية لرؤيتنا الوطنية التي تهدف الى جعل التنمية البيئية والاقتصادية أمرين أساسيين لا يمكن التضحية بأحدهما على حساب الآخر من خلال إدخال موضوع التغير المناخي والسعي للتكيف وتخفيف الانبعاثات بالطرق المثلى الممكنة في كل قطاع من القطاعات بدون

الإضرار بالإقتصاد الوطني وبتطبيق مباديء التنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر, ويسعى العراق حالياً وبالتنسيق مع هيئات الإتفاقية الإطارية مثل مرفق البيئة العالمي الى إقامة مشاريع مهمة ورائدة للتخفيف من الإنبعاثات والى سد الإحتياجات الوطنية بمصادر طاقة نظيفة اذ باشرنا بالعمل على تحسين كفاءة إستخدام الطاقة وتحويل معظم المحطات الغازية الى دورات مركبة بالإضافة الى المباشرة بإعداد مسودة لوثيقة مشروع يخص إستخدامات الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء وتشجيع الصناعة الوطنية في هذا المجال, بالاضافة الى التحول نحو وضع آليات لتطبيق استخدام النظيفة في توليد الطاقة من مصادر الوقود الأحفورية.

وأخيراً لا يسعنا إلا تقديم شكرنا وتقديرنا لرئاسة المؤتمر ولكافة الحضور على الإسناد والدعم المقدم راجين للجميع السداد التوفيق والنجاح لتحقيق الاهداف المرجوة للتوصل الى قرارات بناءة لمواجهة ظاهرة التغير المناخي التي يطول أثرها المجتمع الدولي. والسلام عليكم

د. علي اللامي وكيل وزارة البيئة جمهورية العراق